التقييم الإقتصادي والبيئي لإستراتيجيات التنمية الزراعية في مصر
(دراسة ميدانية لبعض الانشطة بالأراضي القديمة والجديدة بمحافظة الفيوم والنوبارية)

رسالة مقدمة من الطالبة

جيهان بشير عمر علي

بكالوريوس تجارة ــ كلية التجارة ــ جامعة عين شمس ــ ٢٠١١

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة الماجستير

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

٢٠١٨

صفحة الموافقة على الرسالة

التقييم الإقتصادي والبيئي لإستراتيجيات التنمية الزراعية في مصر

(دراسة ميدانية لبعض الأنشطة بالاراضي القديمة والجديدة بمحافظة الفيوم والنوبارية)

رسالة مقدمة من الطالبة

جيهان بشير عمر علي

بكالوريوس تجارة ــ كلية التجارة ــ جامعة عين شمس ــ ٢٠١١

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة الماجستير

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها:

اللجنة: **التوقيع**

١ – ا.د/أحمد فؤاد مندور

أستاذ الاقتصاد ـ كلية التجارة

جامعة عين شمس

٢ –أ .د/ثناء النوبي أحمد سليم

أستاذ الإقتصاد الزراعي ــ كلية الزراعة

جامعة عين شمس

٣ – أ.د/ رجب حسن احمد البيطار

رئيس بحوث متفرغ ـ معهد بحوث الإقتصاد الزراعي

مركز البحوث الزراعية

٤ – د / سهام أحمد عبد الحميد هاشم

أستاذ الإقتصاد الزراعي المساعد بقسم العلوم الزراعية البيئية ـ معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

٢٠١٨

التقييم الإقتصادي والبيئي لإستراتيجيات التنمية الزراعية في مصر
(دراسة ميدانية لبعض الانشطة بالأراضي القديمة والجديدة بمحافظة الفيوم والنوبارية)

رسالة مقدمة من الطالبة

جيهان بشير عمر علي

بكالوريوس تجارة ــ كلية التجارة ــ جامعة عين شمس ــ ٢٠١١

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة الماجستير

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

تحت إشراف :-

١-أ. د/ ثناء النوبي أحمد سليم

أستاذ الإقتصاد الزراعي ــ كلية الزراعة

جامعة عين شمس

٢- أ.د/ رجب حسن احمد البيطار

رئيس بحوث متفرغ ـ معهد بحوث الإقتصاد الزراعي

مركز البحوث الزراعية

٣- د./كريم مصطفي جوهر

مدرس بقسم الاقتصاد ـــ كلية التجارة

جامعة عين شمس

ختم الإجازة :

أجيزت الرسالة بتاريخ / /٢٠١٨

موافقة مجلس المعهد / /٢٠١٨ موافقة مجلس الجامعة / /٢٠١٨

٢٠١٨

قَـالُواْ سُـبْحَانَكَ لاَ عِلْـمَ لَنَـا إِلاَّ مَـا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ

صدق الله العظيم

سورة البقرة
(٣٢)

الحمد لله حمداً طيباً كثيراً كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه على أن علمني من خزائن علمه ما لم أكن أعلم ووفقني لإتمام هذه الرسالة والصلاة والسلام على خير خلق الله سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد.

تتوجه الباحثة بخالص الشكر والتقدير إلى الأساتذه الأجلاء الذين نهل منهم العلم والمعرفة ولايزال.

وأخص بالشكر والتقدير العميق إلى من زودتني بعلمها ودعمها وإلى من تعجز كلماتى عن شكرها مشرفي الأستاذ الدكتور/ ثناء التوبي احمد سليم، أستاذ الإقتصاد الزراعي ـ كلية الزراعة ـ جامعة عين شمس، على تفضل سيادتها بالإشراف على الرسالة وعلى حلمها وخلقها الكريم فى معاملة الباحثة وعلى توجيهاتها القيمة والإستفادة من علمها الوفير وفكرها المستنير حيث كانت آرائها مثالاً يحتذى به على الدرب لتكون نبراساً للباحثين. فاسأل الله أن يجزيها عنى وعن كل من نهل من علمها خير الجزاء.

واعترافا بالجميل تتقدم الباحثة بمزيد من الشكر والتقدير والعرفان للأستاذ الدكتور/ رجب حسن أحمد البيطار ـ رئيس بحوث متفرغ ـ معهد بحوث الإقتصاد الزراعي . على قبول سيادته الإشراف على الرسالة و معاونة سيادته للباحثة والوقوف بجانبها وتشجيعها ودعمها، وأيضاً قبول سيادته المشاركة في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة ،

فأدعو الله أن يتم على سيادته الصحة والعافية –فجزاه الله عني خيرا الجزاء

كما تتقدم الباحثة أيضاً بالشكر والتقدير للدكتور/ كريم مصطفى جوهر،

مدرس الإقتصاد كلية التجارة – جامعة عين شمس على قبول سيادته الإشتراك فى الإشراف على الرسالة، وأسأل الله أن يجزيه خير الجزاء.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلي السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة والحكم

وإعترافا بالجميل تتقدم الباحثة بمزيد من الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور/ أحمد فؤاد مندور – أستاذالإقتصاد– كلية التجارة ـ جامعة عين شمس، على معاونة سيادتا للباحثة والوقوف بجانبها وتشجيعها ودعمها، ولما منحه لها من ثقة ودعم معنوي بروح الأب والإنسان وعقلية الأستاذ، وأيضاً قبول سيادته بالموافقة علي الإشتراك في المناقشة والحكم على الرسالة ، فأدعو الله أن ينعم عليه بدوام الصحة والعافية – فجزاه الله عني وعن جميع الباحثين خير الجزاء .

ووافر الشكر والإمتنان للدكتور/ سهام أحمد عبد الحميد هاشم – أستاذ أستاذ الإقتصاد الزراعي المساعد ـ قسم العلوم الزراعية البيئية ـ معهد الدراسات والبحوث البيئية ـ جامعة عين شمس ، على قبول سيادتها المشاركة في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة بالرغم من أعبائها الكثيرة، وعلى أخلاقها الكريمة . أسأل أن يتم على سيادتها دوام الصحة والعافية.

الباحثة

جيهان بشير عمر علي

إهــداء

إلى خالقي وعوني ، إلى من إذا سجدت له الدهر كله حمداً وشكراً لن أوفيه حقه ، إلى الله

ثم أهدي رسالتي إلى منبع العلم ومن يهتدي بأحاديثه علماء اليوم إلى شفيعي محمد (صلى الله عليه وسلم)

إلى جوهرتي المكنونة (ميرنا) إبنتي ، المرأة التي كلما إشتقت إلى نفسي نظرت إليها .

ومن ثم

إلى كل باحث وطالب علم تساعده تلك الدراسة على عبور دربه.

إلى إخوتي وأصدقائي وزملائي وأهلي وقبيلتي التي أعتز بنسبها وإنتمائي إليها (العبابدة) وأساتذتي، وإلي كل من قدم لي يد العون في إنجاز هذا العمل لكم مني جزيل الإحترام والشكر والتقدير

وأسأل الله أن يجزيكم عني خير الجزاء

مستخلص الدراسة

ترنو هذه الدراسة إلى تقييم الإستراتيجيات الزراعية في مصر مع التركيز على إستراتيجية ٢٠١٧، وتقديم إقتراحات وتوصيات محددة لأساليب وضع وتنفيذ إستراتيجية مثلى للتنمية الزراعية في المستقبل والتي تراعى قابلية التنفيذ وتحقيق الأهداف في حدود الإمكانيات المالية والإدارية المتاحة لقطاع الزراعة ويتم تحقيق ذلك من خلال الأهداف الفرعية التالية:

- التعرف على المؤشرات والمعايير الإقتصادية والبيئية للإستراتيجية .
- تحديد نقاط القوة والضعف بالإستراتيجية من خلال تحليل Swot analysis لبعض الإستراتيجيات .
- تحديد المعوقات أو أوجه القصور أثناء تنفيذ الإستراتيجية .
- تحديد الجهات المسئولة ودورها وفاعليتها في المتابعة والتنفيذ .

ولتحقيق تلك الأهداف إعتمدت الباحثة على التأصيل النظري من خلال إستراتيجيات التنمية الزراعية المعلنة و المراجع والدراسات العربية والأجنبية والنشرات الخاصة بالمؤسسات الحكومية المختصة (النشرات الإحصائية لقطاع الزراعة)، عمل تحليل رباعي (Swot Alanses) للإستراتيجيات من خلال تحديد نقاط القوة والضعف والفرص المتاحة والتهديدات بكل إستراتيجية وتم إجراء دراسة ميدانية من خلال تصميم قائمة إستقصاء ، وتعد العينة الماخوذة عينة عمودية نظرا لوجود أراضي المنتفعين فى المناطق التي تم إجراء الدراسة الميدانية بها، وهي محافظة الفيوم مركز الفيوم قرى دمو ، مناشي الخطيب ، وزاوية الكرداسة بنحو ٢٩ إستمارة من اجمالى ٦٢ إستمارة مقسمة الى ٨ إستمارات تنفيذين ، و ١١ إستمارة منتفعون، و ١٠ إستمارات منتجي إنتاج حيواني ، بينما كان نصيب محافظة البحيرة نحو ٣٣ إستمارة تم إجراءها فى قرى محمد

عبد الرقيب ، ومحمد عبدالوهاب التابعة لمدينة النوبارية مقسمه الى ١١ إستمارة تنفيذين ، ١٠ إستمارات منتفعون، ١٢ إستمارة مربين إنتاج حيواني.

توصلت الدراسة إلى نقاط إتفاق بين نتائج الإستقصاء والتخليل الرباعي (Swot Alanses) والتي تؤكد وجود تقصير في وضع الإستراتيجيات وجوانب ضعف يجب تداركها ومعالجتها بالإستراتيجيات المستقبلية . وقد اوصت الدراسات ببعض المقترحات ، وكان من اهمها :

١- جعل برامج تدريب القائمين على تنفيذ الإستراتيجية والعوامل التكنولوجية جزء لا يتجزأ من ادوات تنفيذ الإستراتيجية وتكلفة برامج التنمية .

٢- ربط الأهداف وبرامج ومشروعات التنمية بالموارد المالية والميزانية المتاحة لضمان واقعية الأهداف والجدوى المالية والإقتصادية .

٣- لابد من وجود ترابط بين أهداف الإستراتيجية من جانب وبرامج ومشروعات التنمية من جانب أخر لضمان العلاقة المنطقية اللازمة لإنجاح مشروعات التنمية .

الكلمات المفتاحية : الخطة الإستراتيجية ـ التحليل الرباعي .

ملخص الدراسة

القطاع الزراعي المصري هو فرع من البنيان الإقتصادي القومي الذي يجري فيه النشاط الإقتصادي الزراعي ، ويقوم بدور متميز في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة ، لذلك توجد علاقة طردية بين مستوي الإهتمام بالزراعة ودرجة تقدمها ومستوي نجاح خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية في مجالاتها المختلفة.

لذلك إنتهجت وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي منهج التخطيط العلمي الإستراتيجي لتحديد مسارات وتوجهات تنمية القطاع الزراعي ، وذلك بدءاً من عقد الثمانينات حيث وضعت أول إستراتيجية إنمائية للقطاع الزراعي ، ثم تلتها عدة إستراتيجيات كان كل منها يحدد مسار العمل المستقبلي في ظل التطورات الإقتصادية والإجتماعية التي أحاطت بالزراعة والمزارعين أن ذاك وقد تباينت أهداف وبرامج كل إستراتيجية بناء على تلك التطورات والتغيرات.

وتكمن مشكلة الدراسة في كون الإستراتيجية تعرف على أنها الإطار العام لخطة عمل طويلة المدى وعادة ما توضع الإستراتيجية لفترة زمنية تتراوح ما بين ١٥-٢٠عام ولكنه قد لوحظ ان العديد من الإستراتيجيات الزراعية تم إيقاف العمل بها بعد فترة زمنية وجيزة تصل في المتوسط إلى نحو ستة سنوات قبل إستبدالها بأخرى جديدة (تم إيقاف العمل بإستراتيجية ٢٠١٧ وإستبدالها بإستراتيجية ٢٠٣٠) وذلك عادة ما يتزامن مع كل تغير في الإدارة العليا لقطاع الزراعة وبالتالي لا يتم إعطاء الفرصة الزمنية اللازمة لتحقيق أهداف الإستراتيجية الموضوعة مما يفقد المصداقية في جدوى الإستراتيجية ويربك منفذي خطط التنمية والميزانيات المخصصة لتنفيذها هذا وقد لوحظ أيضا انه يتم إعداد الإستراتيجية اللاحقة لتحل محل الإستراتيجية السابقة

دون إجراء تقييم فني أو إقتصادي لتحديد مدى نجاح الإستراتيجية السابقة في تحقيق أهدافها أو تحديد المعوقات التي قد تحول دون إنجاز الأهداف الموضوعة.

هذا بالإضافة أنه من الضروري الوقوف على مدى تناسق تلك الإستراتيجيات مع الإطار العلمي للتخطيط الإستراتيجي. ومن جانب أخر من المفيد معرفة ما إذا كان هناك أي قصور أو إخفاق في تحقيق أهداف الإستراتيجية السابقة وما إذا كان يرجع إلى منهج أو أسلوب وضع الإستراتيجية أم إلى قصور الموارد المخصصة لتحقيق أهداف الإستراتيجية، أم إلى وضع أهداف تفوق الإمكانيات المتاحة، أم إلى قصور في مشاركة بعض الأطراف ذات الشأن في تنفيذ الإستراتيجية أو المجموعات المستهدفة من تحقيق الإستراتيجية أم إذا كان الإخفاق أو القصور في تحقيق الأهداف يعود إلى ثقافة العاملين بالقطاع فيما يعكس وجود معوقات تتعلق بمدى تأهل العاملين لتبنى أهداف الإستراتيجية الجديدة وخططها، أم إذا كان الإخفاق يعود إلى مشاكل إدارية تتعلق بمدى توازن وتوزيع تكليف أو عبء تنفيذ خطط التنمية على أفرع وإدارات القطاع المختلفة، أم إلى بعض من تلك العوامل أو كلها مجتمعة.

ومن جانب أخر أثبتت الإحصائيات التابعة لمركز التعبئة والإحصاء والمنبثقة من النشرات الدورية لوزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي تفاوت وعدم إستقرار في نسب المساحات المحصولية (٥.٣% عام ٢٠١٢ /٢٠١٣) (٥.٢% عام ٢٠١٣/٢٠١٤) (٥.١% عام ٢٠١٤ /٢٠١٥) ، وئلك يتعارض مع أهداف إستراتيجيات التنمية الزراعية الموضوعة التي تهدف إلى التوسع والتقدم .

وقد إستهدفت الدراسة تقييم الإستراتيجيات الزراعية في مصر مع التركيز على إستراتيجية ٢٠١٧، وتقديم إقتراحات وتوصيات محددة لأساليب وضع وتنفيذ إستراتيجية مثلى للتنمية

الزراعية في المستقبل والتي تراعى قابلية التنفيذ وتحقيق الأهداف في حدود الإمكانيات المالية والإدارية المتاحة لقطاع الزراعة ، ويتم تحقيق ذلك من خلال الأهداف الفرعية التالية:

- التعرف على المؤشرات والمعايير الإقتصادية والبيئية للإستراتيجية .
- تحديد نقاط الضعف والقوة بالإستراتيجية من خلال تحليل Swot analysis لبعض الإستراتيجيات .
- تحديد المعوقات أو أوجه القصور أثناء تنفيذ الإستراتيجية .
- تحديد الجهات المسئولة ودورها وفاعليتها في المتابعة والتنفيذ .

ولتحقيق تلك الأهداف إعتمدت الباحثة على التأصيل النظري من خلال المراجع والدراسات العربية والأجنبية والنشرات الخاصة بالمؤسسات الحكومية المختصة (النشرات الإحصائية لقطاع الزراعة)، عمل تحليل رباعي (Swot Alanses)ِ للإستراتيجيات ، وتم إجراء دراسة ميدانية من خلال تصميم قائمة إستقصاء ، وتعد العينة الماخوذة عينة عمودية نظرا لوجود أراضي المنتفعين فى المناطق التي تم إجراء الدراسة الميدانية بها، وهي محافظة الفيوم مركز الفيوم قرى دمو ، مناشي الخطيب ، وزاوية الكرداسة بنحو ٢٩ إستمارة من إجمالى ٦٢ إستمارة مقسمة إلى ٨ إستمارات تنفيذين ، و ١١ إستمارة منتفعون، و ١٠ إستمارات منتجي إنتاج حيواني ، بينما كان نصيب محافظة البحيرة نحو ٣٣ إستمارة تم إجراءها فى قرى محمد عبد الرقيب ، ومحمد عبدالوهاب التابعة لمدينة النوبارية مقسمه الى ١١ إستمارة تنفيذين ، ١٠ إستمارات منتفعون، ١٢ إستمارة مربين إنتاج حيواني ، وقد إستخدمت الباحثة المقابلات المفتوحة في التعرف على نسبة مشاركة المسئولين والتنفيذيين في وضع الإستراتيجيات التنموية ، وإذا ما كان هناك متابعة وتقييم لتلك الإستراتيجيات من عدمه ، والجهات المسئولة عن المتابعة ، وكذلك مقترحات المسئولين بمشروعات ملحة لتلبية الإحتياجات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية لدمجها

بالإستراتيجيات المستقبلية ، والمشكلات والمعوقات التي تواجه تنفيذ المشروعات ، وكذلك الصعوبات التي تواجه كلا من المربيين والمنتفعيين ، من خلال مقابلة عدد من المسئولين والتنفيذيين ، والمربيين والمنتفعين بمنطقة الدراسة .

الوثائق والنشرات

وقد إستعانت الباحثة بالوثائق والنشرات الاتية .

١- إستراتيجية التنمية الزراعية بمصر في الثمانينات .

٢- إستراتيجية التنمية الزراعية في مصر في التسعينات

٣- إستراتيجية التنمية الزراعية في مصر ٢٠١٧

٤- إستراتيجية التنمية الزراعية في مصر ٢٠٣٠

٥- النشرات الزراعية الخاصة بإستصلاح الأراضي بكل من محافظة الفيوم ومنطقة النوبارية (٢٠١٢ – ٢٠١٧)

٦- النشرات الزراعية الخاصة بالإنتاج الحيواني لكل من محافظة الفيوم ومنطقة النوبارية خلال (٢٠١٢ – ٢٠١٧)

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وكان أهمها :

هناك إتفاق بين نتائج الإستقصاء الخاص بإستراتيجية التنمية الزراعية ٢٠١٧ وتحليل Swot Alanses للإستراتيجيات في النقاط التالية .

- غياب الوعي الإستراتيجي على المستوى الشعبي والرسمي حيث أغفلت أهمية الدعم الإعلامي ،حيث تم التعامل مع الإستراتيجية على أنها وثيقة سرية غير قابلة للتداول

فحدث إخفاق في تنفيذها.لأنها غير معلنه للمجموعات المستهدفة والقائمين على تنفيذها ومركزية الخطة وعدم عرض الخطة على معظم التنفيذين

- عدم وجود تواصل بين الجهات المعنية .
- غياب الرؤية الواضحة لمستقبل القطاع أفقدها الدعم الرسمي .
- وقف العمل غير المبرر وغير المعلن بالإستراتيجية قبل نهايتها .
- عدم تحديد الأولويات وعدم تنفيذ الخطة بالكامل .
- نقص التمويل اللازم لإقامة المشروعات .
- عدم وجود ميزانية لبنود معينة .
- تدني معدل نمو مستوي التعليم .
- عدم وجود حلول سريعة للمشاكل التى تواجه تنفيذ المشروعات .
- لا يوجد أي مساعدة من قبل الحكومة بمختلف مسئوليها فى حالة ظهور أي مشاكل او صعوبات فى محافظة الفيوم لذا فإن المزارع كان يقوم بحل المشاكل التي تواجه بنفسه كما أنه يتحمل تكاليفها بالكامل والتى تراوحت بين ٨٠٠- ٦٠٠٠ جنيه للفدان سنويا، بينما كان الوضع مختلف فى مدينة النوبارية فكان يوجد متابعة بنسبة ٥٠% فى مدينة النوبارية وكانت تتم على نحو مرتين سنوياً وكذلك تقوم الحكومة بتقديم بعض المساعدات للمنتفعين .

١- ضعف دور بنك التنمية واإئتمان الزراعي والجمعيات الأهلية فى عملية التمويل للمزارع. رغم أهميتهم حيث تعمل هذه الجمعيات على تنمية الزراعة والتعاون بين الزراع – توفير الأسمدة الكيماوية والتقاوي ومستلزمات الزراعة .

- تدهور دور الإرشاد الزراعي فى مصر ويرجع هذا التدهور الى :

- عدم وجود مشرفين زراعين أو كوادر مدربين .
- عدم الإهتمام بالعمل الإرشادي أو القائمين عليه.
- عدم مساهمته فى القضاء على الأفات .

وبناء على تلك النتائج فقد أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات وكان أهمها :

١- ضرورة إشتراك كافة القطاعات التي لها دور في السياسة الزراعية المصرية والتي تشترك بشكل مباشر أو غير مباشر في إدارة الزراعة المصرية وعلى رأسها إدارة الموارد المائية والري ، وزارة التضامن الإجتماعي ، وزارة التجارة والصناعة ، وزارة الداخلية ، وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة ، وأصحاب المصلحة سواء مزارعين أو تجار أو وسطاء أو مصدرين أو مستوردين أو موردي مستلزمات إنتاج زراعي وغيرهم في إعداد الإستراتيجية .

٢- جعل برامج تدريب القائمين على تنفيذ الإستراتيجية والعوامل التكنولوجية جزء لا يتجزأ من أدوات تنفيذ الإستراتيجية وتكلفة برامج التنمية .

٣- ربط الأهداف وبرامج ومشروعات التنمية بالموارد المالية والميزانية المتاحة لضمان واقعية الأهداف والجدوى المالية والإقتصادية .

٤- لابد من وجود ترابط بين أهداف الإستراتيجية من جانب وبرامج ومشروعات التنمية من جانب أخر لضمان العلاقة المنطقية اللازمة لإنجاح مشروعات التنمية

٥- التوسع في مشروعات التنمية الريفية على مستوى المحافظات .

٦- الإستخدام الأمثل لموارد البيئة المتاحة بحيث يتم ترشيد وتطوير وتنمية الموارد بما يتلائم مع متطلبات التنمية المستدامة وبدون إهدار للموارد في ضوء المفاهيم الحديثة للتنمية المستدامة التي تراعي البعد البيئي .